النشرة البريدية
النصف شهرية

من ١٥ أكتوبر حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٥

مقدمة

تهدف مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في سعيها نحو تطوير الملف الصحفي والإعلامي في مصر، إلى العمل جاهدة لتقديم دعم شامل للصحفيين/ات، وتقديم المساندة القانونية، بما يُسهم في حماية الحقوق وضمان الحريات، كما تسعى إلى ترسيخ ثقافة بيئة عمل آمنة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر، بالإضافة إلى جهود المؤسسة الدائمة في رفع القدرات، من خلال تقديم التدريبات وورش العمل والأدلة والأوراق البحثية المختلفة.

نُقدم هذه النشرة البريدية النصف شهرية التي تتناول أهم إصدارات مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، وندعوكم/ن إلى الاطلاع على أحدث تقاريرنا ودراستنا التي تسلط الضوء على القضايا المحورية والتحديات الراهنة التي تواجه الصحافة المصرية، تجدون في هذه النشرة تقارير معمقة وتحليلات موضوعية تسعى لتعزيز بيئة إعلامية حرة ومستقلة، عطفًا على تحديثات أسبوعية لمشروع الأرشيف الضخم لأبرز الصحفيين/ات والمؤسسات الصحفية المصرية والتعريف بهم/ن .

نحن هنا لنقدم لكم الأدوات والمعرفة اللازمة لفهم أعمق وأدق للأوضاع الإعلامية في مصر، ونسعى دوماً إلى دعمكم/ن في أبحاثكم وكتاباتكم/ن، لا تترددوا في التواصل معنا لطرح أي استفسارات أو للحصول على المزيد من المعلومات، وذلك من خلال الإيميل الرسمي للمؤسسة: info@eojm.org .

وفي هذا الإطار نستعرض أبرز ماجاء في النصف الثاني من شهر أكتوبر 2025

1 -التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر خلال الفترة (يوليو – سبتمبر) 2025. للقراءة من هنا

ملخص: شهد الربع الثالث من العام 2025 وقوع 75 انتهاك، منها عدد 66 انتهاك بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، في حين وقع بحق صحفيات إناث 4 انتهاكات، بينما شهدت الفترة نفسها وقوع 3 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية كاملة، وأخيرًا شهدنا وقوع عدد 2 انتهاك بحق مجموعة من الصحفيين والصحفيات معًا دون تمييز على أساس النوع.

أما تصنيف الانتهاكات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من زاوية نوعية الانتهاك، نجد أكثر الانتهاكات وقوعًا كانت "منع التغطية الإعلامية" حيث تكررهذا النمط 16 مرة خلال الشهورالثلاث، يليه من حيث التكرارانتهاك "الحرمان من التواصل مع الدفاع" خلال جلسات تجديد الحبس، إذ تم حرمان الصحفيين المحبوسين على ذمة قضايا من التواصل مع محاميهم عدد 12 مرة خلال الفترة نفسها، في المستوى الثالث من حيث التكرار، يأتي انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" إذ تكرر وقوعه 11 مرة، ويتساوى معه انتهاك "الحرمان من المثول أمام القاضي" إذ تكرر أيضا 11 مرة؛ وبالطبع يرجع ذلك إلى تجديد الحبس عبر تقنية الفيديو دون مثول المتهم أمام القاضي ودون حتى أن يغادر مقر حبسه. في المستوى الرابع يأتي انتهاك "الحرمان من الحديث للمحكمة" إذ تكرروقوعه 6 مرات، تم خلالهم منع الصحفي من الكلام للمحكمة.

كما شهدنا خلال الفترة نفسها -الربع الثالث من -2025 وقوع **4** انتهاكات "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، ووقع عدد 3 انتهاك "حرمان من الظهور على شاشة الفيديو" خلال جلسات تجديد الحبس، فضلا عن **2** انتهاك "جلسة تجديد شكلية".

في الأخير، شهدت الفترة نفسها، وقوع انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات (منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، حجب منصة رقمية، قرار غلق وسيلة إعلامية، سب وقذف، التعدي بالقول أو التهديد، التعرض للضرب، فصل تعسفي).

وبشكل عام، يمكن الإشارة إلى أن عدد **52** انتهاك من أصل **75** انتهاك وقعوا داخل مؤسسة عدالة، ما يعني أن مرفق القضاء هو صاحب العدد الأكبر من الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين وإعلاميين خلال الشهورالثلاث التي يغطيها التقرير، في وقت كان من المفترض أن تكون مؤسسات العدالة هي الجهة المعنية بضمان الحقوق.ؤ

أما التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي وقعت، يكشف لنا أن محافظة القاهرة هي الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهدت منفردة وقوع عدد **54** انتهاك. يليها بفارق كبير محافظة الاسماعيلية التي شهدت وقوع **8** انتهاكات، ثم محافظة الجيزة التي شهدت وقوع **5** انتهاكات، بعدها محافظة الاسكندرية التي شهدت وقوع **4** انتهاكات، يليها محافظة كفر الشيخ التي شهدت وقوع **3** انتهاكات، وأخيرًا محافظة المنيا التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

أما من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة خلال تلك الفترة، وعددها **75** انتهاك، تم توثيقها بصورة مباشرة عبر التواصل مع الصحفي الو اقع بحقه الانتهاك، أو أحد أفراد أسرته، أو من خلال التواجد الميداني أثناء وقوع الانتهاك.

كما تكشف لنا مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثالث من العام، من زاوية تخصص الصحفي الذي وقع بحقه الانتهاك، أن عدد **17** انتهاك وقع بحق فئة "كاتب"، فيما وقع عدد **16** انتهاك بحق فئة "مراسل"، بينما وقع عدد **11** انتهاك بحق فئة "محرر"، في حين وقع عدد **10** انتهاك بحق فئة "محرر ديسك".

كما شهدت الفترة نفسها وقوع عدد **9** انتهاكات بحق فئة "رسام كاريكاتير"، وعدد **3** انتهاك بحق فئة غير محددة التخصص، كما شهدت وقوع عدد **2** انتهاك بحق فئتي "رئيس تحرير" و "مذيع"، وأخيرًا انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات "مدير تحرير، أخصائي SEO ، مصور، مقدم برامج، مترجم".

أما توزيع الانتهاكات من زاوية نوع جهة عمل الضحية يكشف أن معظم الانتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات يعملون في "وسائل إعلام رقمية"، بو اقع **55** انتهاك خلال 3 أشهر، في حين وقع عدد **17** انتهاك بحق عاملين/ات في مطبوعات صحفية، وأخيرًا وقع عدد **3** انتهاكات بحق عاملين/ات في "وسائل إعلام مرئية". ما يعني أن وسائل الإعلام الرقمية هي الأقل حماية، في حين القنوات التلفزيونية هي الأعلى حماية.

أما وفقا لملكية جهة الضحية، نجد، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن عدد **68** انتهاك وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات بمؤسسات مملوكة للقطاع الخاص المحلي. في حين وقع عدد 5 انتهاكات بحق عاملين/ات في مؤسسات إعلامية أجنبية، وكلها ارتكبتها إدارات هذه الجهات بحق الصحفيين. ونجد أن عدد 2 انتهاك فقط وقعت بحق عاملين في مؤسسات إعلامية مملوكة للحكومة.

وآخر الإحصائيات تتعلق بتوزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك، وفقا لهذا المعيار، نجد أن منتسبي جهات قضائية هم الأكثر ارتكابًا للانتهاكات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بو اقع **51** انتهاك، يليها منتسبي مؤسسات رياضية ارتكبوا عدد **8** انتهاكات بحق صحفيين/ات، في المستوى الثالث تأتي جهات أمنية ارتكب منتسبين لها عدد **5** انتهاكات بحق عاملين/ات بالصحافة والإعلام، أما المدنيين فقد جاءو في المستوى الر ابع؛ إذ ارتكبوا عدد **4** انتهاكات بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، ثم تأتي جهات حكومية إذ ارتكبت عدد **3** انتهاكات، وفي الأخير تأتي هذه الفئات، "مؤسسات ثقافية، جهة غير معلومة، مؤسسات رقمية، قناة تلفزيونية" حيث ارتكب كل منها انتهاك وحيد.

2 -قائمة الصحفيين المحبوسين: تطورات أوضاع الصحفيين/ات خلال الربع الثالث من عام 2025 (يوليو – سبتمبر 2025).. من هنا

ملخص: تُصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرها الثالث خلال عام 2025 حول تطورات أوضاع الصحفيين المحبوسين، ومحاكمتهم خلال شهور الربع الثالث من عام 2025 (يوليو – سبتمبر)؛ بهدف تقديم عرضًا تفصيليًا وتوثيقًا لقضايا الصحفيين/ات المُلقى القبض عليهم، والصحفيين القابعين داخل مقرات الاحتجاز خلال فترة تغطية التقرير، بالإضافة إلى عرض موجز حول الانتهاكات، والمخالفات القانونية التي تعرض لها هؤلاء الصحفيين أثناء المحاكمات. وذلك وفقًا لمعايير خاصة وضعتها المؤسسة والموضحة في هذا التقرير. وبلغ عدد الصحفيين والإعلاميين خلال الفترة التي يغطيها التقرير 16 صحفيًا في عدد 14 قضية. ووثّق فريق المرصد خلال فترة تغطية التقرير، استمرار وضع 11 صحفيًا تحت مظلة الحبس الاحتياطي، سواء على ذمة التحقيق (جلسات تجديد الحبس)، أو على ذمة المحاكمة الموضوعية، ولم يكن الحبس الاحتياطي هو الانتهاك الوحيد بحق هؤلاء الصحفيين والإعلاميين، بل ثمة انتهاكات أخرى؛ فبعد القبض على عدد من هؤلاء الصحفيين والإعلاميين تم احتجازهم خارج إطار القانون، لفترات تتراوح بين بضعة أيام إلى بضعة أشهر دون العرض على النيابة، وذلك بالمخالفة لنصوص المادة 54 من دستور جمهورية مصر العربية، والمادة 124 من قانون الإجراءات الجنائية، واللتان أوجبتا عرض الشخص المقبوض عليه على النيابة خلال 24 ساعة من وقت القبض عليه، إلى جانب استمرار حبسهم الاحتياطي بعد بلوغهم الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية -لمدة تجاوزت أكثر من عام -بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، وحددته بثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

كما وثّق الفريق خلال فترة تغطية التقرير، صدور 5 قرارات إخلاء سبيل لـ 5 صحفيين بقرارات من نيابات أمن الدولة العليا ونيابة قسم الدقي ونيابة قسم فارسكور في عدد 5 قضايا.

ويسرد التقرير كافة التفاصيل الخاصة بالقضايا والقرارات في 4 أقسام رئيسية، وهي كما يلي:
يتناول **القسم الأول** عرضًا إحصائيًا لقضايا الصحفيين/ات خلال فترة تغطية التقرير، سواءً كانت قضايا متداولة من سنوات سابقة، أو قضايا بدأت وقائعها خلال فترة التقرير، والتي بلغت **14** قضية، مُثّل فيها **16** صحفيًا، ونُظرت تلك القضايا أمام **5** جهات قضائية، جاءت على رأسهم نيابة أمن الدولة العليا، بعدد 7 قضايا فيما نظرت محكمة جنايات القاهرة **4** قضايا، ونظرت محكمة جنح أمن دولة طوارئ القاهرة الجديدة ونيابة قسم الدقي ونيابة قسم فارسكور بدمياط قضية واحدة لكلٍ منهم.

كما يتناول القسم الأوضاع القانونية للصحفيين/ات؛ حيث وثّق فريق المرصد بقاء **7** صحفيين تحت مظلة الحبس الاحتياطي وتأجيل المحاكمة الموضوعية لعدد 4 صحفيين أمام محكمة جنايات القاهرة وإخلاء سبيل 4 صحفيين بضمان مالي وصحفي واحد بضمان محل إقامته وبقاء صحفي واحد تنفيذًا لعقوبة الحبس الصادرة ضده خلال فترة تغطية التقرير.

ويستعرض **القسم الثاني** من التقرير، قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين لا زالوا خلف جدران السجون في دوامة الحبس الاحتياطي، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والتعبير.

أما **القسم الثالث** من التقرير يتناول عرضًا لقضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين تم إخلاء سبيلهم، ويضم الذين يندرجون في نطاق حرية الصحافة والإعلام، أو في نطاق حرية الرأي والتعبير.

ويتناول **القسم الرابع والأخير من التقرير**، عرضًا لقضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين تم إحالتهم إلى محكمة الموضوع للفصل في الاتهامات المسندة إليهم إما بالبراءة أو الإدانة.

3 -ورقة : التصوير الصحفي بين الحق والتقييد . للقراءة من هنا

ملخص: تستعرض الورقة موضوع حرية التصوير الصحفي، باعتباره حقًا أصيلًا ومركبًا، يجمع بين حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، وليست باعتباره مجرّد وسيلة تقنية، وقد أوضح التقرير أن هذا الحق لم يعد نشاطًا مهنيًا، أو أداة تكميلية للنصوص المكتوبة، بل أصبح وسيلة قائمة بذاتها للتعبير والتوثيق، وكشف الحقائق أمام الرأي العام، بما يرسّخ مكانة الصورة الصحفية، كجزء جوهري من منظومة الحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها الدساتير والمواثيق الدولية.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، نستعرض في أربعة إطارات متمثلة في المرجعيات الدولية والإقليمية والوطنية التي أرست الأساس القانوني لحرية التصوير الصحفي، ثم تحلل القيود التشريعية والعملية التي تواجه هذه الحرية، وصولًا إلى المبادئ القضائية، التي وضعت إطارًا تفسيريًا لضمان ممارستها في التوازن بين مقتضيات الأمن والنظام العام من ناحية، وحقوق الأفراد وحرياتهم من ناحية أخرى.

أولًا.. المرجعيات الدولية والإقليمية:

تتناول الورقة ما ورد في المواثيق الدولية: (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966)، والإقليمية: (الميثاق الإفريقي 1981، الميثاق العربي 2004) حماية حرية التعبير والتصوير، باعتباره وسيلة أساسية للتوثيق ونقل الحقائق، مع السماح بفرض قيود محددة لحماية النظام العام والآداب والخصوصية.

ثانيًا.. الإطار الدستوري المصري:

تطرّقت الورقة إلى نصوص الدستور المصري الذي أكد في مواده (65، 67، 70، 71) على حرية التعبير والصحافة والإبداع الفني، وأورد صراحة "التصوير" كوسيلة للتعبير، بما يجعل حرية التصوير الصحفي حقًا دستوريًا مكفولًا، لا يجوز تقييده إلا بضوابط ضرورية ومحددة.

ثالثًا.. الإطار التشريعي الوطني:

على الرغم من الضمانات الدستورية، أصدرت التشريعات المصرية نصوصًا عديدة تفرض قيودًا عملية على حرية التصوير الصحفي، مثل:

قانون العقوبات، وقانون مكافحة الإرهاب (94/2015)، وقانون تنظيم الصحافة والإعلام (180/2018)، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (175/2018).

القرارات تنظيمية الصادرمن السلطات التنفيذية كقراررئيس الوزراء 2720/2022 الخاص بتصاريح التصوير في الأماكن العامة.

هذه النصوص تعكس توجهًا حمائيًا يغلب فيه الأمن القومي والنظام العام على حرية التعبير.

رابعًا.. الإطار القضائي:

لعب القضاء دورًا محوريًا في ترسيخ مبدأ حرية التصوير الصحفي كجزء من حرية التعبير، مع تأكيد حدودها لحماية الخصوصية والأمن القومي والنظام العام، وهو ما أرسته أحكام المحاكم الدستورية العليا والنقض والقضاء الإداري، بارزة بأن الأصل هو الإباحة، والتقييد استثناء يفسر تفسيرًا ضيقًا.

ثانيًا: أبرز الأحداث خلال النصف الثاني من أكتوبر 2025

1 - بلاغ ضد صحفي بالأخبار المسائي.. ونقابة الصحفيين تتابع التحقيق.. للتفاصيل من هنا.

2 - النيابة تُخلي سبيل الصحفي محمد طاهر بكفالة 2000 جنيه.. للتفاصيل من هنا.

3 - بيان مشترك: "نحو قانون عادل للإجراءات الجنائية".. لقراءة البيان من هنا.

4 - وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 19 أكتوبر 2025، واقعة التحقيق مع الصحفي بالأخبار المسائي محمد طاهر، وإخلاء سبيله بكفالة وتحريز تليفونه الشخصي.. للتفاصيل هنا.

5 - تأجيل محاكمة الصحفي بموقع شبابيك مدحت رمضان لجلسة 3 يناير 2026. للتفاصيل هنا.

6 - حصلت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام على حكم لصالح صحفي ضد جريدة الطريق بإلزام الجريدة بسداد مبالغ مالية بإجمالي 131950 جنيهًا تعويضا عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت به.. لقراءة تفاصيل الحكم من هنا.

7 -وفاة الكاتب الصحفي خالد أبو الروس. لقراءة النعي هنا.

8 - تأجيل جلسة محاكمة الصحفي رؤوف عبيد إلى 29 ديسمبر 2025 .. للقراءة هنا.

9 - تأجيل جلسة محاكمة المصور الصحفي حمدي الزعيم إلى 30 ديسمبر 2025.. للتفاصيل هنا.

10 - وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الخميس 23 أكتوبر 2025، واقعة حجب حقوق مالية بحق الصحفي يحيى الشيمي. لقراءة التوثيق من هنا.

11 - تجديد حبس الإعلامية صفاء الكوربيجي لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات التى تجرى معها في القضية رقم 7256 لسنة 2025 أمن دولة عليا. للقراءة من هنا.

12 - تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا.. للتفاصيل من هنا.

13 - تعلن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، عن حاجتها إلى تعيين محامٍ/ة بوحدة الدعم والمساعدة القانونية.. لقراءة إعلان الوظيفة من هنا.

14 - تُعلن مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" عن حاجتها لشغل وظيفة مسؤول/ة إعلامي/ة.. لقراءة إعلان الوظيفة من هنا.

15 - وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في أكتوبر 2025، سلسلة من الشكاوى المقدمة من عدد من الصحفيين والصحفيات المراسلين/ات لعدد من المؤسسات الصحفية بمحافظة البحيرة.. لقراءة التوثيق من هنا.

16 - تنعي مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام ببالغ الحزن والأسى المصورَينِ الصحفيَّينِ ماجد هلال وكيرلس صلاح، من هنا.

17 - العدد الورقي للفجر يغيب مجددًا... وأزمة الرواتب بلا حل.. لقراءة التوثيق من هنا.

ثالثًا: التدريبات المعلن عنها في النصف الثاني من أكتوبر 2025

1 - ورشة تدريبية بعنوان: المصادر غير التقليدية للكاتب والصحفي/ة (أين تبحث؟ وكيف؟) لقراءة التفاصيل من هنا.

2 -جلسة تفاعلية نقاشية بعنوان:خريطة التضليل: كيف تُدار المعلومات في زمن الحروب والصراعات.. لقراءة التفاصيل من هنا.

رابعًا: ما حققته المؤسسة من وصول للجمهور خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2025

يغطي هذا الجزء، مدى وصول المواد التي تنشرها المنصات الإلكترونية الرسمية للمرصد إلى الجمهور المباشر بشكل محدد، وإلى الجمهور غير المباشر، وذلك عبر المشاركات المختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد حققت الصفحة الرسمية على فيسبوك، درجة وصول ومشاهدات وصلت إلى 342 ألف مشاهدة خلال شهر أكتوبر.

نُقدم هذه النشرة البريدية النصف شهرية التي تتناول أهم إصدارات مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، وندعوكم/ن إلى الاطلاع على أحدث تقاريرنا ودراستنا التي تسلط الضوء على القضايا المحورية والتحديات الراهنة التي تواجه الصحافة المصرية، تجدون في هذه النشرة تقارير معمقة وتحليلات موضوعية تسعى لتعزيز بيئة إعلامية حرة ومستقلة، عطفًا على تحديثات أسبوعية لمشروع الأرشيف الضخم لأبرز الصحفيين/ات والمؤسسات الصحفية المصرية والتعريف بهم/ن .

نحن هنا لنقدم لكم الأدوات والمعرفة اللازمة لفهم أعمق وأدق للأوضاع الإعلامية في مصر، ونسعى دوماً إلى دعمكم/ن في أبحاثكم وكتاباتكم/ن، لا تترددوا في التواصل معنا لطرح أي استفسارات أو للحصول على المزيد من المعلومات، وذلك من خلال الإيميل الرسمي للمؤسسة info@eojm.org:

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM